

Rights of Persons with Visual Impairments and Their Empowerment for Social Inclusion in the Light of Islamic Education: A Field Study among Teachers in Saudi Arabian Schools.

Hassan Ibrahim Mohammed Kariri*

Hassankriri3@gmail.com

Abstract

This study aimed to identify the rights of persons with visual impairments and examine the extent to which they are empowered to achieve social inclusion in light of Islamic education. It also sought to assess the reality of implementing these rights and to identify the obstacles hindering their realization from the perspectives of Saudi teachers. Furthermore, the study investigated differences in participants' responses according to gender, age, years of experience, and educational qualification. The study adopted a descriptive-analytical approach and utilized a questionnaire consisting of 20 items distributed across four dimensions. After establishing its validity and reliability, the instrument was administered to a stratified random sample of 100 male and female teachers from schools in the Jazan region that enroll students with visual impairments during the first semester of the 2024–2025 academic year. The findings revealed that teachers demonstrated a strong awareness of the rights of persons with visual impairments from an Islamic educational perspective, with the dimension of human dignity and equality ranking first, achieving a mean score of 3.90. The overall mean score for the implementation of these rights was 3.73, indicating a noticeable gap between legislative provisions and actual practice. The most prominent issues were the incomplete enforcement of disability-related legislation ($M = 3.91$) and the limited employment opportunities available to persons with visual impairments ($M = 3.87$). Regarding obstacles, the overall mean score was 3.15, with low societal awareness of the rights of persons with visual impairments ($M = 3.32$) and the high cost of assistive technologies ($M = 3.31$) identified as the most significant barriers. In contrast, insufficient teacher training ranked last among the obstacles ($M = 2.98$). The role of Islamic education in empowering persons with visual impairments achieved the highest overall mean score ($M = 4.05$), particularly in reducing negative societal perceptions of disability ($M = 4.27$). The results further indicated that there were no statistically significant differences attributable to gender or educational qualification. However, statistically significant differences were found in favor of older participants (50 years and above) and those with extensive teaching experience (more than 15 years).

Keywords: rights of persons with visual impairments, social inclusion, Islamic education, empowerment, visual impairment

* Ph.D. in Foundations of Islamic Education, Department of Educational Leadership and Policy, College of Education, King Khalid University, Kingdom of Saudi Arabia.

Cite this article as: Kariri, H. I. M. (2026). The Rights of Persons with Visual Impairments and Their Empowerment for Social Inclusion in the Light of Islamic Education: A Field Study among Teachers in Saudi Arabian Schools, *The Scientific Journal of The Faculty of Education*, 15(1), 704 -738.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

حقوق المعاقين بصرياً ومدى تمكينهم من الاندماج المجتمعي في ضوء التربية الإسلامية (دراسة ميدانية على المعلمين بمدارس المملكة العربية السعودية)

حسن إبراهيم محمد كيري *

Hassankriri3@gmail.com

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على حقوق المعاقين بصرياً ومدى تمكينهم من الاندماج المجتمعي في ضوء التربية الإسلامية، وقياس واقع تفعيل هذه الحقوق والعقبات التي تواجهها من وجهة نظر المعلمين السعوديين، والكشف عن الفروق وفقاً لمتغيرات الجنس والعمر وسنوات الخبرة والمؤهل العلمي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استبانة مكونة من (20) عبارة موزعة على أربعة محاور، بعد التحقق من صدقها وثباتها، طبقت الأداة على عينة طبقية عشوائية مكونة من (100) معلم ومعلمة بمدارس منطقة جازان التي تضم طلاباً من ذوي الإعاقة البصرية، خلال الفصل الدراسي الأول للعام 2024-2025م. وقد خلصت النتائج إلى أن المعلمين أظهروا وعياً دينياً راسخاً بحقوق المعاقين بصرياً، تصدرتها "الكرامة الإنسانية والمساواة" بمتوسط (3.90). كما سجل واقع تفعيل الحقوق متوسطاً (3.73)، مع فجوة واضحة بين النصوص والتطبيق، وأبرزها عدم تطبيق التشريعات كاملاً (3.91) ومحدودية فرص العمل (3.87)، وجاءت العقبات بمتوسط (3.15)، تصدرها تدني الوعي المجتمعي (3.32) وارتفاع تكاليف التقنيات المساعدة (3.31)، بينما جاء نقص تدريب المعلمين في المرتبة الأخيرة (2.98)، وحظي دور التربية الإسلامية في التمكين بأعلى متوسط (4.05)، وبخاصة قدرتها على الحد من النظرة السلبية للإعاقة (4.27)، كما أظهرت النتائج أيضاً أنه لا توجد فروق دالة وفقاً للجنس والمؤهل العلمي، بينما وجدت فروق لصالح الفئات العمرية الأكبر (50 سنة فأكثر) وذوي الخبرة الطويلة (أكثر من 15 سنة).

الكلمات المفتاحية: حقوق المعاقين بصرياً، الاندماج المجتمعي، التربية الإسلامية، التمكين، الإعاقة

البصرية.

* دكتوراه أصول التربية الإسلامية- قسم القيادة والسياسات التربوية- كلية التربية- جامعة الملك خالد - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: كيري، إ. م. (2026). حقوق المعاقين بصرياً ومدى تمكينهم من الاندماج المجتمعي في ضوء التربية الإسلامية (دراسة

ميدانية على المعلمين بمدارس المملكة العربية السعودية)، *المجلة العلمية لكلية التربية*، 15، (1)، 704 - 738

© نُشر هذا البحث وفقاً لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو إضافته إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أجريت عليه.

أولاً: المقدمة:

تحظى حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية باهتمام متزايد في المجتمعات العربية والإسلامية، خاصة في ضوء التحولات التشريعية والتنموية التي تشهدها المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2030، والتي أكدت على تمكين جميع فئات المجتمع، وعلى رأسها ذوو الإعاقة، والمشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية الوطنية. وقد صدرت الأنظمة واللوائح التي تكفل هذه الحقوق، مثل اللائحة التنفيذية لنظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (جريدة أم القرى، 2024)، ما يعكس التزام المملكة بتوفير حياة كريمة لهذه الفئة. وتأتي التربية الإسلامية، بمنظومتها القيمية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، لتشكل إطاراً أصيلاً لحماية حقوق المعاقين بصرياً، حيث تقوم على مبادئ المساواة والعدالة والتكافل والكرامة الإنسانية، ما يجعلها مرجعية مهمة لتوجيه السياسات والممارسات التعليمية والاجتماعية الدامجة، وقد أكدت دراسات سابقة (كالبيومي، 2021؛ الشوكي، 2025) على أهمية البعد القيمي في تمكين ذوي الإعاقة. وعلى الصعيد العملي، أثبتت تجارب عربية حديثة أن إشراك ذوي الإعاقة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لا يعزز ثقتهم بأنفسهم فحسب، بل يحول قضيتهم من مجرد شأن إنساني إلى قضية تنمية ومواطنة فاعلة (فياض، 2025).

ورغم وضوح التشريعات ورسوخ القيم الإسلامية، إلا أن الممارسات الميدانية لا تزال تشير إلى وجود فجوة بين النصوص النظرية والتطبيق العملي، وضعف في الوعي المجتمعي أحياناً، وقصوراً في إعداد الكوادر التعليمية والتقنيات المساندة في مؤسسات أخرى (هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، 2025؛ بينه، 2024). ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة ميدانية تقيس آراء المعلمين أنفسهم - كونهم الفئة الأقرب للميدان التربوي - حول حقوق المعاقين بصرياً، وواقع تفعيلها، والعقبات التي تواجه تمكينهم، ودور التربية الإسلامية في تجاوز هذه العقبات.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تعاني فئة ذوي الإعاقة البصرية في المجتمعات العربية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، من تحديات، تحد من اندماجهم المجتمعي الكامل، رغم من وجود تشريعات وأنظمة متقدمة تضمن حقوقهم، وقيم إسلامية راسخة تدعو إلى رعايتهم وتمكينهم. وتتمثل المشكلة في وجود فجوة واضحة بين هذه النصوص (الشرعية والقانونية) وبين واقع التطبيق الفعلي في المؤسسات التعليمية والمجتمعية.

وتزداد المشكلة تعقيداً في ضوء ما كشفتته الدراسات السابقة من تحديات متكررة على المستويين

العربي والعالمي:

حيث أظهرت دراسة شحادة (2021) ضعف الخدمات التعليمية والتأهيلية وقصوراً إدارياً في مؤسسات رعاية المكفوفين، وكشفت دراسة الحمودي وآخرون (2023) معاناة الطلاب المكفوفين من العزلة ورفض الأقران وضعف الدعم المؤسسي في مدارس جدة.

كما أكدت دراسة Morris (2014) محدودية الممارسات التدريسية الدامجة في ويلز، ودراسة Parvin (2015) صعوبات الإدماج الاجتماعي، بسبب العزلة، ودراسة Modisi (2019) نقص الموارد والوسائل التعليمية في جنوب إفريقيا، ودراسة ElKhereiji (2019) غياب الدعم المؤسسي وضعف الكفاءة الذاتية لدى الطلاب الجامعيين المكفوفين في السعودية، ودراسة Hewett (2020) تحديات الانتقال إلى التعليم العالي، ودراسة Iqbal وآخرون (2023) نقص تدريب المعلمين، ودراسة Muthukumaran (2023) صعوبة الوصول إلى التقنيات التعليمية، ودراسة Alghurabi (2024) ضعف الوعي المؤسسي وقلة المواد الميسرة، ودراسة Hernández Sánchez (2025) الحاجة إلى تطوير برامج إعداد المعلمين.

ورغم كثرة الدراسات السابقة، إلا أنها لم تجمع بين حقوق المعاقين بصرياً والتربية الإسلامية في إطار ميداني واحد، كما أنها نادراً ما استقصت آراء المعلمين في السياق السعودي بشكل معمق، رغم أن المعلمين هم الأكثر احتكاكاً بهذه الفئة ومؤشراً حقيقياً على نجاح أو فشل جهود الدمج والتمكين، ولذلك، تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما حقوق المعاقين بصرياً وآليات تمكينهم من الاندماج المجتمعي في ضوء التربية الإسلامية؟
ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

1. ما حقوق المعاقين بصرياً التي تمكّنهم من الاندماج المجتمعي في ضوء التربية الإسلامية من وجهة نظر المعلمين؟
2. ما واقع تفعيل حقوق المعاقين بصرياً التي تمكّنهم من الاندماج المجتمعي في ضوء التربية الإسلامية من وجهة نظر المعلمين؟
3. ما أبرز العقبات التي تواجه تفعيل حقوق المعاقين بصرياً في تحقيق اندماجهم المجتمعي في ضوء التربية الإسلامية من وجهة نظر المعلمين؟
4. ما دور التربية الإسلامية في تمكين المعاقين بصرياً وتحقيق اندماجهم المجتمعي من وجهة نظر المعلمين؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي)؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

1. التعرف على حقوق المعاقين بصرياً التي تمكّنهم من الاندماج المجتمعي في ضوء التربية الإسلامية.
2. دراسة واقع تفعيل حقوق المعاقين بصرياً في المدارس السعودية، بما يسهم في اندماجهم المجتمعي وفق مبادئ التربية الإسلامية.
3. الكشف عن أبرز العقبات التي تواجه تفعيل حقوق المعاقين بصرياً في تحقيق اندماجهم المجتمعي.

4. بيان دور التربية الإسلامية في تمكين المعاقين بصرياً وتحقيق اندماجهم المجتمعي.
5. الكشف عن الفروق الإحصائية في استجابات أفراد العينة وفقاً للمتغيرات (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي).

رابعاً: أهمية الدراسة:

1. تسد هذه الدراسة فجوة بحثية تتمثل في ندرة الدراسات الميدانية التي جمعت بين حقوق المعاقين بصرياً والتربية الإسلامية في سياق سعودي.
2. تقدم إطاراً نظرياً متكاملًا، يربط القيم الإسلامية بالتشريعات الوطنية الحديثة.
3. تثرى المكتبة العربية بدراسة ميدانية حديثة (2026) يمكن الاستناد إليها في دراسات لاحقة.
4. تفتح آفاقاً جديدة للباحثين في مجال التربية الخاصة والتربية الإسلامية.
5. تقدم نتائج وتوصيات قابلة للتطبيق المباشر في المدارس السعودية.
6. تساعد وزارة التعليم في تطوير سياسات وبرامج دمج ذوي الإعاقة البصرية.
7. تزود المعلمين بأدوات ومفاهيم عملية للتعامل مع الطلاب المكفوفين.
8. تساهم في رفع وعي المجتمع بأهمية دمج المكفوفين من منظور إسلامي وإنساني.

خامساً: حدود الدراسة:

1. الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على حقوق المعاقين بصرياً وتمكينهم من الاندماج المجتمعي، كما ركزت على دور التربية الإسلامية في تمكين المعاقين بصرياً.
2. الحدود المكانية: أجريت الدراسة الميدانية في مدارس منطقة جازان بالمملكة العربية السعودية، والتي توجد بها حالات إعاقة بصرية من الطلاب المسجلين، وذلك لضمان أن تكون استجابات المعلمين مبنية على خبرة فعلية وواقع معاش وليس على تصورات نظرية مجردة.
3. الحدود البشرية: اقتصرت عينة الدراسة الميدانية على المعلمين والمعلمات العاملين في مدارس منطقة جازان التي تضم طلاباً من ذوي الإعاقة البصرية.
4. الحدود الزمنية: أجريت الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2024-2025م.

سادساً: مصطلحات الدراسة:

1. حقوق المعاقين بصرياً: هي مجموعة الضمانات القانونية والإنسانية التي تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية فرصاً متكافئة في التعليم والعمل والرعاية الصحية والمشاركة المجتمعية (الزيات، 2010).
- ويعرفها الباحث إجرائياً: بأنها تلك الحقوق التي نصت عليها التشريعات السعودية (نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولائحته التنفيذية) والتربية الإسلامية (القرآن الكريم والسنة النبوية)، والتي ثبت من خلال آراء عينة الدراسة أنها تساهم في تمكين المعاقين بصرياً من الاندماج المجتمعي.

2. الاندماج المجتمعي: هو عملية انخراط الأفراد من ذوي الإعاقة في مختلف الأنشطة الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية على نحو متكافئ مع الآخرين، بحيث يصبحون جزءاً عضواً من النسيج المجتمعي (Hall & Midgley, 2004). ويعرفه الباحث إجرائياً: بأنه درجة مشاركة المعاقين بصرياً في مؤسسات المجتمع المختلفة (تعليمية، اجتماعية، مهنية) وفقاً لتقديرات المعلمين، وقدرتهم على أداء أدوارهم الاجتماعية دون تمييز أو عزل.
3. التربية الإسلامية: هي منظومة متكاملة من المبادئ والقيم والأحكام التربوية المستندة إلى القرآن الكريم والسنة النبوية، وتهدف إلى تربية الإنسان المسلم تربية شاملة متوازنة في جوانبها الروحية والعقلية والجسدية والاجتماعية (العساف، 2017). ويعرفها الباحث إجرائياً: بأنها مجموعة المفاهيم والقيم الإسلامية المستخلصة من النصوص الشرعية (مثل المساواة، والتكافل، والكرامة، ورفع المشقة، والعدالة) التي تعزز حقوق ذوي الإعاقة البصرية وتدعو إلى رعايتهم وضمان تمكينهم.
4. الإعاقة البصرية: فقدان أو ضعف في القدرة البصرية بدرجة تحد من أداء الفرد لأنشطته اليومية بشكل طبيعي، وتشمل العمى الكلي وضعف البصر الشديد الذي لا يمكن تصحيحه بالنظارات الطبية (منظمة الصحة العالمية، 2019). ويعرفها الباحث إجرائياً: بأنها الفئة من الأفراد الذين يعانون من فقدان جزئي أو كلي للبصر، ويحتاجون - وفقاً لتقديرات المعلمين أفراد العينة - إلى دعم تشريعي وتربوي وتقني لتحقيق اندماجهم المجتمعي.
5. التمكين: هو عملية منح الأفراد أو الجماعات القدرة على السيطرة على مواردهم وقراراتهم بما يعزز من مشاركتهم الفاعلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية (Zimmerman, 2000). ويعرفه الباحث إجرائياً: بأنه مجمل الإجراءات والبرامج والأنشطة (التعليمية، التدريبية، التشريعية، التقنية) التي تتيح للمعاقين بصرياً ممارسة حقوقهم وتحقيق المشاركة الفاعلة في المجتمع، في ضوء القيم الإسلامية ومبادئها.
6. المعلمون: هم المعلمون والمعلمات العاملون في مدارس المملكة العربية السعودية (المراحل الثلاث: ابتدائي، متوسط، ثانوي) بمنطقة جازان خلال العام الدراسي 2024-2025.

الإطار النظري:

يتناول الإطار النظري لهذه الدراسة أربعة محاور رئيسة، تتكامل فيما بينها لتشكيل الأساس المعرفي والمنهجي للبحث، حيث يبدأ بحقوق المعاقين بصرياً كمفهوم تشريعي وحقوق، ثم ينتقل إلى الاندماج المجتمعي كآلية تطبيقية، يليها دور التربية الإسلامية كمنظومة قيمية داعمة، وأخيراً التمكين المجتمعي

كغاية ونتاج لهذه الحقوق والقيم. وقد اعتمد الباحث في تأصيل هذه المحاور على مجموعة من المصادر والمراجع العلمية المتخصصة، مع ربط الجانب النظري بالتطبيقات العملية في المجتمع السعودي في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

المحور الأول: حقوق المعاقين بصرياً:

1. مفهوم حقوق المعاقين بصرياً:

تُعرف الإعاقة البصرية بأنها فقدان البصر بشكل كلي أو جزئي، سواء كان خلقياً أو طارئاً، ويعرّف المجمع الفقهي الإسلامي المعاق بأنه "الشخص العاجز عقلياً أو جسدياً أو جسدياً عن القيام بالأعمال التي يحتاج إليها مقارنةً بالشخص السليم، أما مصطلح "ذوو الاحتياجات الخاصة"، فقد راعى هذا المصطلح نفسية المعاق وفيه تخفيف على مشاعره، وهو ما يتوافق مع ما أمرنا به الإسلام من حسن معاملة المعاق حتى باللفظ، وتشير التقديرات العالمية إلى أن عدد المعاقين في العالم يصل إلى حوالي 900 مليون شخص، 70% منهم في البلدان النامية. (السعيد، 2006).

وتمثل حقوق المعاقين بصرياً مجموعة من الحقوق الأساسية التي كفلتها الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، وتشمل الحق في الحياة الكريمة، والحق في التعليم والتأهيل، والحق في العمل، والحق في المشاركة المجتمعية، والحق في الرعاية الصحية والاجتماعية، وتقوم النظرة الإسلامية نحو المعاق على أسس ثلاثة: حفظ كرامته، وإثبات أن له حقوقاً وعليه واجبات، والمساواة بينه وبين أفراد المجتمع. (المجمع الفقهي الإسلامي، د. ت).

2. حقوق المعاقين بصرياً في التشريعات السعودية والاتفاقيات الدولية:

أولاً: الاتفاقيات الدولية:

صادقت المملكة العربية السعودية على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة عام 2006، والتي أكدت على مبدأ عدم التمييز، وتكافؤ الفرص، وإمكانية الوصول، والمساواة بين الرجال والنساء من ذوي الإعاقة، كما تنص المادة (26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق كل فرد في التعليم، وهو ما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما أصدرت المملكة العربية السعودية مجموعة من الأنظمة التي تعزز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنها نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واللائحة التنفيذية التابعة له، كما أطلقت هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة برامج مختلفة تؤكد التزام الدولة بتمكين هذه الفئة، وضمان مشاركتها الفاعلة في المجتمع، ومع ذلك فإن الممارسات الواقعية تكشف عن وجود تحديات تتعلق بضعف المتابعة وغياب آليات رقابية صارمة تكفل التطبيق الفعلي، وهو ما يبرز الحاجة إلى تطوير استراتيجيات طويلة الأمد وتخصيص موارد مالية وبشرية كافية، حتى تتحول تلك السياسات من مجرد نصوص إلى إجراءات عملية يلمس أثرها المكفوفون في حياتهم اليومية (شحادة، 2021).

ثانياً: التشريعات السعودية:

أولت المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن أبرز التشريعات في هذا المجال:

- نظام رعاية المعوقين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/37) بتاريخ 1421/9/23هـ، والذي يهدف إلى توفير الرعاية الشاملة للمعوقين في المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية والمهنية والتأهيلية.
 - حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/73) بتاريخ 1441/7/30هـ، والذي يهدف إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها.
 - هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة التي تأسست بأمر ملكي لتحل محل البرنامج الوطني لرعاية المعوقين، وتتولى الإشراف على كل ما يتعلق بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة.
 - دعم التوظيف: حيث ألزمت الأنظمة الجهات الحكومية والخاصة بتخصيص نسبة 4% من وظائفها للأشخاص ذوي الإعاقة (هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، 2025)، (الحديدي، 1998).
3. حقوق المعاقين بصرياً في ضوء التربية الإسلامية:

التربية الإسلامية هي المنظومة المتكاملة التي تعنى بتنشئة الإنسان على القيم والمبادئ الإسلامية، وتهدف إلى تحقيق العبودية لله، وإعمار الأرض، وتزكية النفس، وبناء الشخصية المسلمة المتوازنة، وتتجلى مكانة المعاقين بصرياً في الإسلام من خلال إقرار مجموعة من الحقوق الأساسية:

أولاً: الحقوق التعليمية:

أوجب الإسلام طلب العلم على كل مسلم ومسلمة دون تمييز، قال تعالى: (يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ) [المجادلة: 11]، وقد حرصت الشريعة على تيسير سبل التعليم للمكفوفين، فجاءت الرخصة الشرعية في التخفيف عنهم في الأحكام كالصلاة وغيرها.

كما يعد التعليم من أبرز الحقوق التي أقرتها القوانين الدولية، وأكدت عليها التربية الإسلامية، فقد جعل الإسلام طلب العلم واجبا على كل مسلم ومسلمة، ومن هذا المنطلق فإن لذوي الإعاقة البصرية الحق الكامل في الحصول على تعليم يتناسب مع احتياجاتهم الخاصة، ويوفر لهم الوسائل التي تسهل عملية التعلم، مثل الكتب المكتوبة بطريقة برايل أو استخدام الوسائط التقنية الناطقة، كما أن توفير فرص تعليمية متكافئة لهم بفتح المجال أمام اندماجهم الفعلي في المجتمع ويقوي ثقتهم بأنفسهم، ويعد التعليم الدامج من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تجسيد مبادئ المساواة التي دعا إليها الإسلام وتحويلها إلى واقع ملموس (Alghurabi, 2024).

وعلى الرغم من أن الأنظمة السعودية والاتفاقيات الدولية قد نصت بشكل واضح على ضمان حق ذوي الإعاقة البصرية في التعليم، إلا أن الممارسة العملية تكشف عن وجود تفاوت في درجة الالتزام بين المؤسسات التعليمية، فبينما نجد بعض المدارس والجامعات قد بادرت إلى توفير قاعات مجهزة ووسائل

تعليمية مساعدة، مثل الكتب بطريقة برايل أو البرامج التقنية الناطقة، ما تزال مؤسسات أخرى تعاني من قصور في توفير بيئة تعليمية ملائمة، وهذا التباين يعكس فجوة حقيقية بين ما تنص عليه القوانين وما يتم تطبيقه على أرض الواقع، الأمر الذي يستدعي وضع سياسات أكثر إلزامية وبرامج تدريب متخصصة للمعلمين، ليكونوا قادرين على التعامل بكفاءة مع الطلاب المكفوفين (Morris, 2014).

ثانياً: الحقوق الاجتماعية:

أكد الإسلام على دمج المكفوفين في المجتمع، ومن أبرز الأدلة:

- قصة عبد الله بن أم مكتوم الأعمى الذي عاتبه الله فيه نبيه في سورة "عبس"، وجاء العتاب الإلهي للنبي صلى الله عليه وسلم عندما أعرض عنه وانشغل بدعوة كفار قريش، وكان النبي صلى الله عليه وسلم كلما رآه يقول: "أهلاً بمن عاتبني فيه ربي".
- تثبيت مبدأ المساواة في الحديث النبوي: "إن الله لا ينظر إلى أجسامكم ولا إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم" (رواه مسلم).

كما جاء الإسلام ليؤكد قيم الأخوة والتكافل بين أفراد المجتمع، وهي قيم تشمل بشكل مباشر دعم الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية ومساندتهم في مختلف جوانب حياتهم، فتمكينهم من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية وإزالة العوائق التي قد تحد من قدرتهم على ممارسة أدوارهم الطبيعية يعد حقا أصيلاً لا يقل أهمية عن حقهم في التعليم، بل إن التواصل الفاعل مع الآخرين يمثل شرطاً أساسياً لتحقيق اندماجهم الكامل داخل المجتمع، ومن هنا تبرز الحاجة إلى إطلاق مبادرات توعوية وحملات مجتمعية، تشجع على دمج المكفوفين وتعزز النظر إليهم كشركاء في التنمية، لا كأعباء على المجتمع (الحمودي وآخرون، 2023).

كما تسهم الجمعيات الأهلية إلى جانب بعض المبادرات الحكومية في تشجيع مشاركة ذوي الإعاقة البصرية في الفعاليات الاجتماعية والثقافية، إلا أن حضور هذه الفئة لا يزال محدوداً نسبياً؛ نتيجة ضعف الوعي المجتمعي وغياب برامج كافية تضمن اندماجهم، فكثير من الأنشطة العامة لا تراعي احتياجات المكفوفين، سواء من حيث قلة التسهيلات المتوفرة في أماكن الترفيه أو محدودية الأنشطة المصممة خصيصاً لهم، وهو ما يجعل عملية اندماجهم تصطدم بعوائق عملية ملموسة، رغم وضوح النصوص التي تؤكد على حقهم في المشاركة الكاملة (Elkhereiji, 2019).

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية:

جعل الإسلام للمكفوفين حقاً في المال، قال تعالى: (وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ) [الذاريات: 19]، كما شرع الزكاة لتشمل هذه الفئة المحتاجة، وأقام بيت المال لرعاية الضعفاء والمستضعفين.

ويعد العمل قيمة جوهرية في الإسلام، حيث ارتبط بالكسب المشروع والاعتماد على الذات، ومن هذا المنطلق فإن تمكين الأفراد من ذوي الإعاقة البصرية من الالتحاق بسوق العمل يعد مسؤولية دينية ومجتمعية في الوقت نفسه، إذ إن توفير فرص عمل ملائمة لهم لا يحقق استقلاليتهم الاقتصادية فقط، بل يسهم كذلك في زيادة إنتاجية المجتمع وتعزيز دوره التنموي، ولهذا جاءت التشريعات الإسلامية والأنظمة الوطنية، لتؤكد على ضرورة إتاحة برامج تدريب وتأهيل مهني خاصة بالمكفوفين، إلى جانب توفير بيئة عمل مناسبة تراعي احتياجاتهم وتذلل الصعوبات التي قد تعيق مشاركتهم الفاعلة (Muthukumaran, 2023).

ويعد سوق العمل مقياساً عملياً ومدى جدية المؤسسات في تمكين ذوي الإعاقة البصرية، فبعض الجهات تبذل جهوداً لتوظيف المكفوفين وتخصيص وظائف تناسب مع قدراتهم، إلا أن نسبة توظيفهم ما تزال منخفضة إذا ما قورنت بغيرهم من الأفراد، ويرجع ذلك إلى محدودية برامج التدريب المهني وضعف وعي بعض أصحاب العمل بإمكانات هذه الفئة، إضافة إلى قلة التقنيات المساعدة المتوفرة في بيئات العمل، وهو ما يؤدي إلى إضعاف فرصهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي ويجعل اعتمادهم أكبر على الدعم الحكومي أو الأسري (Iqbal, 2023).

رابعاً: الحقوق الصحية:

أولى الإسلام عناية بالصحة النفسية والجسدية للمكفوفين، ووعدهم بالأجر العظيم إن صبروا، كما في الحديث القدسي: "إذا ابتليتُ عبدي بحبيبتيه (يعني عينيه) فصبر عوضته عنهما الجنة." (ابن كثير، د. ت)، (رستم، 1998).

كما تولي التربية الإسلامية عناية كبيرة بحفظ النفس وصيانتها، ومن هذا المنطلق تبرز ضرورة تقديم الرعاية الصحية والنفسية للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية بما يتناسب مع احتياجاتهم وظروفهم الخاصة، ويشمل ذلك توفير العلاج الطبي وخدمات إعادة التأهيل إلى جانب الدعم النفسي الذي يساعدهم على مواجهة تحديات الحياة اليومية، كما أن نشر الوعي بأهمية الصحة النفسية لهذه الفئة يعد خطوة أساسية في سبيل تحقيق اندماجهم الاجتماعي، فالشخص الكفيف يحتاج إلى بيئة علاجية متكاملة، تمكنه من تجاوز الصعوبات الصحية والنفسية، كما يحتاج في الوقت ذاته إلى دعم متواصل من الأسرة والمجتمع للتغلب على الآثار السلبية التي قد تنتج عن إعاقته (Hewett, 2020).

المحور الثاني: الاندماج المجتمعي لذوي الإعاقة البصرية:

1. مفهوم الاندماج المجتمعي وأبعاده:

الاندماج المجتمعي هو العملية التي يتم من خلالها دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في النسيج الاجتماعي، وتمكينهم من المشاركة الفعالة في مختلف مجالات الحياة إلى جانب أقرانهم الأسوياء، ويقوم الاندماج على مبدأ المساواة في الحقوق والفرص، وإزالة الحواجز المادية والمعنوية التي تعترض مشاركة المعاق.

أبعاد الاندماج المجتمعي:

- البعد التربوي: دمج الطلاب المكفوفين في المدارس العادية مع توفير التجهيزات والوسائل التعليمية المناسبة.
 - البعد المهني: توفير فرص عمل مناسبة للمكفوفين وتأهيلهم لممارسة المهن التي تتناسب مع قدراتهم.
 - البعد الاجتماعي: إشراك المكفوفين في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية.
 - البعد النفسي: تعزيز الثقة بالنفس والتخفيف من مشاعر العزلة والاكتئاب. (الزهيري، 1998، إمام، 2005).
- وقد أعطى الإسلام لهذه الفئة حقوقها وحرص على دمجها في المجتمع، فقد ولى الرسول صلى الله عليه وسلم ابن أم مكتوم على المدينة عندما خرج في إحدى غزواته، وهو دليل على ثقته بقدراته وقيادته.
2. معوقات الاندماج المجتمعي للمكفوفين:
- تواجه عملية دمج المكفوفين في المجتمع العديد من المعوقات، ويمكن تصنيفها على النحو الآتي:
- أولاً: معوقات مادية:
- عدم توفر البنية التحتية المناسبة في الأماكن العامة (رصيف مزود بطريقة برايل، إشارات ضوئية ناطقة).
 - نقص الأجهزة والمعدات المساعدة كأجهزة الحاسوب الناطقة، والمكبرات الإلكترونية.
 - صعوبة الوصول إلى وسائل النقل العام.
- ثانياً: معوقات اجتماعية وثقافية: بعض النظرات السلبية والقصور في الوعي المجتمعي بحقوق المكفوفين، وهو ما يظهر بوضوح في قضية زواج المكفوفين، حيث تُمنَع هذه الفئة من تحقيق أحلامها في تكوين أسرة، رغم الإمكانيات التي يتمتع بها الكثير منهم.
- كما تواجه فئة المكفوفين في المجتمع جملة من التحديات الاجتماعية التي ترتبط بثقافة الوصم والتمييز، إذ ما يزال بعض الأفراد ينظرون إلى الإعاقة البصرية باعتبارها عجزاً كاملاً، بدلاً من كونها اختلافًا إنسانياً يمكن تجاوزه عبر الدعم والتأهيل المناسب، وهذه النظرة السلبية تحد من فرص المكفوفين في المشاركة الفاعلة داخل المجتمع، وتؤدي في كثير من الأحيان إلى عزلهم أو التقليل من قدراتهم، كما أن غياب المبادرات المجتمعية الكافية لرفع مستوى الوعي يسهم في زيادة صعوبة اندماجهم ويجعل اعتمادهم على أسرهم أكثر وضوحاً (Parvin, 2015).
- ثالثاً: معوقات تشريعية ومؤسسية:
- ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بخدمة المكفوفين.
 - قصور في تطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بحقوق المعاقين.

• عدم كفاية المخصصات المالية لخدمات التأهيل والرعاية (سليم، 2006)، (عبد القوي، 2004). ورغم وجود أنظمة ولوائح وطنية متقدمة في المملكة العربية السعودية، تهدف إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن عملية التنفيذ ما تزال تواجه عقبات تتعلق بضعف الرقابة ونقص الكوادر البشرية المؤهلة لمتابعة التطبيق بشكل فعال، كما أن بعض هذه اللوائح تفتقر إلى آليات واضحة للمتابعة والتقييم، ما يخلق فجوة بين النصوص القانونية والممارسات الواقعية، وإلى جانب ذلك فإن غياب التنسيق بين الجهات التعليمية والاجتماعية والصحية يعد من أبرز العوائق التي تحول دون الاستفادة الكاملة من هذه الأنظمة والإجراءات (الحمودي وآخرون، 2023).

رابعاً: معوقات تقنية وتكنولوجية: تعد التكنولوجيا وسيلة محورية في تمكين ذوي الإعاقة البصرية من التعلم والمشاركة في سوق العمل والأنشطة الاجتماعية، غير أن محدودية توفر الأجهزة المساندة وارتفاع أسعارها يشكلان تحدياً بارزاً أمام استفادتهم الكاملة منها، كما أن نقص تعريب أو تكييف بعض البرمجيات يجعل استخدامها صعباً بالنسبة للطلاب المكفوفين، وإلى جانب ذلك فإن المؤسسات التعليمية والمهنية غالباً ما تفتقر إلى تقديم الدعم الفني المستمر، الذي يضمن استفادة هذه الفئة من الأدوات التقنية بصورة فعالة، وهو ما يقلل من فرص اندماجهم الكامل داخل المجتمع (ElKhereiji, 2019).

خامساً: العقبات التربوية والتعليمية: يمثل التعليم أحد أبرز المجالات التي تكشف حجم التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، فعلى الرغم من وضوح التشريعات التي تكفل لهم هذا الحق إلا أن الممارسة العملية تكشف عن قصور في إعداد الكوادر التعليمية وضعف في المناهج المهيأة التي تراعي احتياجاتهم، إضافة إلى نقص الوسائل المساندة التي تسهل عملية التعلم، كما أن عدداً من المؤسسات التعليمية تفتقر إلى الإمكانيات التقنية، التي تمكن الطلاب المكفوفين من التعلم المستقل، مثل الأجهزة الناطقة أو البرمجيات المساعدة، وهذا النقص يترك آثاراً سلبية على اندماج الطلاب، حيث يشعرون بالعزلة داخل الفصول الدراسية وينعكس ذلك على مستواهم الأكاديمي (Morris, 2014).

المحور الثالث: التربية الإسلامية ودورها في تمكين ذوي الإعاقة:

1. مفهوم التربية الإسلامية وأهدافها:

التربية الإسلامية هي العملية المنظمة، التي تهدف إلى تنمية الإنسان المسلم في جميع جوانبه: الروحية، والخلقية، والعقلية، والجسمية، والاجتماعية، وفق تعاليم الإسلام ومبادئه، وتتميز التربية الإسلامية بالشمولية والتوازن، فهي تربي الإنسان ليكون عبداً لله وخليفة في الأرض في آن واحد.

أهداف التربية الإسلامية لذوي الإعاقة:

• غرس العقيدة الصحيحة في نفوسهم وتعريفهم بأن الإعاقة ابتلاء وامتحان من الله لا ينقص من قدرهم.

- تنمية القيم الخلقية كالصبر والرضا والتوكل على الله.
- تحقيق الاندماج الاجتماعي لهم باعتبارهم جزءاً فاعلاً في المجتمع.
- تعزيز الثقة بالنفس والشعور بالكرامة الإنسانية. (القبيسي، 2005). (اللقاني، والقرشي، 1999).

2. القيم الإسلامية الداعمة لتمكين ذوي الإعاقة:

أولاً: قيمة المساواة: المساواة مبدأ أصيل في الإسلام، فلا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى، قال تعالى: (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) [الحجرات:13]. وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "لن يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه".

ثانياً: قيمة التكافل الاجتماعي: التكافل ركن أساسي في المجتمع الإسلامي، وقد شرع الإسلام الزكاة والصدقات والأوقاف لرعاية الضعفاء والمحتاجين، كما أمر بإطعام الطعام وإكرام الضيف وصلة الرحم، قال تعالى: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ) [الحجرات:10].

ثالثاً: قيمة الكرامة الإنسانية: كرم الله سبحانه بني آدم جميعاً دون تمييز، قال تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ) [الإسراء:70]. وقد تجلت هذه القيمة في قصة ابن أم مكتوم عندما فضله الله على أولئك الصناديد من كفار قريش.

رابعاً: قيمة العدالة: العدل من صفات الله التي أمر بها، قال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ) [النحل:90]. ويتجلى العدل مع المكفوفين في تسوية الحقوق والواجبات، وعدم التمييز بينهم وبين غيرهم.

خامساً: رفع المشقة: من مقاصد الشريعة رفع الحرج والمشقة عن المكلفين، قال تعالى: (لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ) [الفتح:17]، وقد تجلى ذلك في التيسير التشريعي للمعاقين في العبادات كالصلاة حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم: "صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب" (الشاطبي، د.ت).

المحور الرابع: التمكين المجتمعي لذوي الإعاقة البصرية:

1. مفهوم التمكين وأبعاده:

التمكين هو العملية التي تهدف إلى منح الأفراد والجماعات القدرة على التحكم في حياتهم، واتخاذ القرارات المصيرية، والوصول إلى الموارد والفرص المتاحة في المجتمع، وفي سياق الإعاقة فإن التمكين يعني تعزيز قدرات ذوي الإعاقة على المشاركة الفعالة في مختلف جوانب الحياة.

أبعاد التمكين للمكفوفين:

أولاً: البعد المعرفي:

- توفير التعليم النوعي باستخدام تقنيات حديثة كطريقة برايل.
- تدريبهم على المهارات الحياتية كالتنقل والاتصال.

• تعزيز مهارات الحاسوب واستخدام التقنيات المساعدة.

ثانياً: البعد الاقتصادي:

- تأهيلهم مهنيًا لسوق العمل.
- توفير فرص عمل مناسبة.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: البعد الاجتماعي:

- تشجيع المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والسياسية والثقافية.
- العمل على تغيير النظرة المجتمعية السلبية.
- دعم تكوين الأسر (حق الزواج).

رابعاً: البعد القانوني:

- نشر الوعي بحقوقهم القانونية.
- توفير سبل الانتصاف القانوني عند انتهاك حقوقهم.
- متابعة تطبيق القوانين واللوائح (إمام، 2005). (هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في السعودية، 2025).

2. آليات تمكين المكفوفين في المجتمع السعودي:

أولاً: الآليات التشريعية:

- نظام رعاية المعوقين (1421هـ): يهدف إلى توفير الرعاية الشاملة والخدمات التأهيلية والعلاجية والتعليمية والتدريبية للمعوقين.
- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (1441هـ): يضمن حماية جميع الحقوق للمعاقين ويحظر التمييز.
- نسبة التوظيف 4% يلزم هذا القرار الجهات الحكومية والخاصة بتخصيص وظائف للأشخاص ذوي الإعاقة.

ثانياً: الآليات المؤسسية:

- هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة: الجهة المسؤولة عن التنسيق بين القطاعات لخدمة المعاقين.
- مراكز التأهيل المهني: تقدم برامج تدريبية للمعاقين لتمكينهم من دخول سوق العمل.
- معاهد وبرامج التربية الخاصة: تقدم خدمات التعليم والتأهيل للأطفال المكفوفين.
- مكتب الإعاقة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية (سابقاً) يتولى متابعة تطبيق حقوق المعاقين في بيئات العمل.

• مؤسسة الملك خالد الخيرية: تقدم برامج دعم متعددة للمكفوفين.

ثالثاً: الآليات التقنية المساعدة:

- توفير أجهزة الحاسوب الناطقة.
 - إصدار الكتب والمقررات الدراسية بطريقة برايل.
 - تطوير تطبيقات الهواتف الذكية المساعدة.
 - تزويد المكاتب العامة والمرافق بخدمات الترجمة إلى طريقة برايل، البرنامج الوطني لرعاية المعوقين (سابقاً)، التقارير الدورية، هيئة حقوق الإنسان السعودية، تقارير حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
3. العلاقة التكاملية بين التربية الإسلامية وسياسات التمكين:

تتضح العلاقة التكاملية بين التربية الإسلامية وسياسات تمكين ذوي الإعاقة من خلال عدة نقاط:
أولاً: الاتفاق في الأهداف الإنسانية: كل من التربية الإسلامية وسياسات التمكين، تهدف إلى تحقيق الكرامة الإنسانية والمساواة والعدالة، والإسلام يسبق هذه السياسات في الدعوة إلى هذه القيم.
ثانياً: التربية الإسلامية مصدر للتشريع والإلهام: تستمد سياسات تمكين المكفوفين في المجتمع السعودي مشروعيتها من تعاليم الإسلام التي أولت عناية خاصة بهذه الفئة، فقصة عبد الله بن أم مكتوم تمثل نموذجاً تطبيقياً للتمكين قبل أربعة عشر قرناً.
ثالثاً: التربية الإسلامية تعزز اتجاهات إيجابية نحو التمكين: غرس القيم الإسلامية كالتكافل والمساواة والكرامة في نفوس أفراد المجتمع، يجعلهم أكثر تقبلاً لفكرة تمكين ذوي الإعاقة وأكثر تعاوناً مع سياساتها.

رابعاً: الممارسات التاريخية كنماذج للتطبيق الفعلي:

- تأسيس ديوان للطفولة والمستضعفين في عهد عمر بن الخطاب.
 - بناء أول مستشفى للمجذومين في عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك عام 88هـ.
 - إعطاء كل مقعد خادماً وكل أعمى قائداً في عهد الدولة الأموية.
- خامساً: توصيات التطبيق العملي:
- إدراج قيم التعامل مع ذوي الإعاقة في المناهج التعليمية.
 - تأهيل المعلمين والموجهين تربوياً للتعامل مع فئة المكفوفين.
 - الاستفادة من التجارب التاريخية الإسلامية مع تحديثها بما يتوافق مع متطلبات العصر.
 - تطوير وعي المجتمع بضرورة تمكين المكفوفين كواجب ديني وأخلاقي وإنساني (موقع الألوكة، 2025)، (Hernández Sánchez, 2025).

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة الحمودي وآخرون (2023): تناولت هذه الدراسة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على الطلاب ذوي الإعاقة البصرية وأسرههم في مدارس التعليم العام بمحافظة جدة، اعتمدت على المنهج الوصفي بأسلوب المسح الاجتماعي، وطبقت استبانة على عينة مكونة من 50 أسرة، أظهرت النتائج معاناة الطلاب من العزلة ورفض الأقران وصعوبات المشاركة، بالإضافة إلى الأعباء الاقتصادية على الأسر وضعف الدعم المؤسسي، وأوصت الدراسة بوضع برامج اجتماعية واقتصادية شاملة وتوفير بيئة تعليمية أكثر تكاملاً.
2. دراسة شحادة (2021): هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة البصرية في مؤسسات رعاية المكفوفين بقطاع غزة، واقتراح استراتيجيات لتطويرها، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أدوات متنوعة، شملت المقابلات والملاحظة وبطاقات التقييم، بالإضافة إلى ورشة عمل، وقد كشفت النتائج أن مستوى الخدمات التعليمية والصحية والتأهيلية لا يزال ضعيفاً نسبياً، ويعاني من قصور إداري وغياب خطط استراتيجية شاملة، وأوصت الدراسة بتبني خطط تطويرية، وتعزيز برامج التدريب والدمج المجتمعي، وتوسيع جهود التوعية بحقوق هذه الفئة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة Hernández Sánchez وآخرون (2025): هدفت إلى استكشاف تصورات معلمي التربية البدنية تجاه الأنشطة الصفية المعززة للعدالة التعليمية والدمج الاجتماعي للمكفوفين في بنما، اعتمدت على المنهج الوصفي غير التجريبي باستبانة طبقت على 66 معلماً، أظهرت النتائج أن 83% من المعلمين يرون أن أنشطة مثل السباحة وكرة الهدف تسهم في تحقيق العدالة والدمج، مع عدم وجود فروق بين الجنسين، وأوصت بزيادة الموارد وتطوير برامج إعداد المعلمين.
2. دراسة Alghurabi (2024): تناولت التجارب التعليمية للطلاب ذوي الإعاقات البصرية في إحدى الجامعات الخاصة بمصر، اعتمدت على منهج نوعي، وشملت مقابلات مع 12 طالباً، وكشفت النتائج عن معوقات، مثل ضعف الوعي المؤسسي وقلة المواد الميسرة ومشكلات التنقل، وأوصت بإعادة النظر في السياسات الجامعية وتطويرها بشكل أكثر شمولية.
3. دراسة Muthukumaran (2023): بحثت في تجارب طلاب المرحلة المتوسطة من ذوي الإعاقة البصرية مع التقنيات التعليمية، اعتمدت على المنهج الكيفي بتصميم حالات متعددة لثلاثة طلاب، أظهرت النتائج أن التكنولوجيا محورية، لكن تواجه تحديات في الوصول إليها، مع حاجة معلمي

التعليم العام لتدريب متخصص، وأوصت بتبني استراتيجيات تعلم شاملة وتطوير أدوات تقنية متوافقة.

4. دراسة **Iqbal, Maqsood, & Fatima (2023)**: استكشفت آراء معلمي التربية الخاصة حول قدرة الطلاب ذوي الإعاقة البصرية على التكيف الاجتماعي في مدارس لاهور الدامجة، اعتمدت على المنهج النوعي باستخدام مقابلات شبه منظمة مع 20 معلماً، وأظهرت النتائج أهمية التوجه والحركة والدعم النفسي والتكنولوجيا المساعدة، مع معوقات، مثل قلة التدريب، وأوصت بزيادة برامج تدريب المعلمين وتوفير بيئة مرنة.

5. دراسة **Hewett (2020)**: استكشفت تجارب الطلبة ذوي الإعاقة البصرية في المملكة المتحدة عند انتقالهم إلى التعليم العالي، اعتمدت على منهج نوعي طولي، واستخدمت مقابلات ودراسات حالة لـ 39 مشاركاً، أسفرت عن نموذجين مفاهيميين جديدين، وأبرزت أن تحقيق التعليم العادل يتطلب دمج السياسات الشمولية مع التعديلات الفردية وتمكين المتعلم.

6. دراسة **Elkhereiji (2019)**: ركزت على أثر توظيف الكتب الإلكترونية القابلة للوصول في تعزيز معتقدات الكفاءة الذاتية لدى طلاب جامعيين من ذوي الإعاقة البصرية في السعودية، استخدمت منهجاً نوعياً مدعوماً ببيانات كمية، وأوضحت النتائج أن غياب الدعم المؤسسي يضعف الكفاءة الذاتية، بينما الدعم المناسب يعزز الثقة، وأوصت بتكليف السياسات وتوفير تدريب وأدوات رقمية فعالة.

7. دراسة **Modisi (2019)**: بحثت في كيفية تطبيق المعلمين لسياسات التعليم الدامج مع الطلاب ذوي الإعاقة البصرية في جنوب إفريقيا، اعتمدت على المنهج النوعي بتصميم دراسة حالة متعددة لأربع مدارس، وأظهرت النتائج أن المعلمين اعتمدوا استراتيجيات متقاربة في تكييف المناهج، مع وجود فروق في توافر الموارد، وقد أوصت بتزويد المدارس بوسائل وتجهيزات داعمة مثل آلات برايل.

8. دراسة **Parvin (2015)**: هدفت إلى فهم أبعاد الإدماج الاجتماعي للطلاب المكفوفين في مدرسة ثانوية شاملة جنوب إنجلترا، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي بدراسة حالة معمقة، وشملت العينة طالبين كفيفين وآخرين مبصرين ومعلمين وأولياء أمور، وقد أظهرت النتائج صعوبات في الإدماج الاجتماعي بسبب العزلة، لكن وجود بيئة مساندة وتعاون الأقران يخفف من هذه التحديات، وأوصت بتعزيز الدعم الاجتماعي والتربوي.

9. دراسة **Morris (2014)**: استهدفت تقييم فعالية التعليم الدامج للطلاب ذوي الإعاقة البصرية في مرحلة ما بعد التعليم الإلزامي في ويلز، اعتمدت على المنهج الإثنوغرافي بدراسة حالات متعددة لستة طلاب، وأوضحت النتائج أن نجاح الدمج يعتمد على توفير فرص تعلم حقيقية تراعي طبيعة الإعاقة،

وأن محدودية بعض الممارسات التدريسية تضعف مشاركة الطلاب، وأوصت بتطوير استراتيجيات تدريسية أكثر تخصصاً وسياسات أكثر مرونة.

التعليق على الدراسات السابقة واستخلاص الفجوة البحثية:

- من حيث المنهج: غلبة المنهج النوعي على معظمها، وقلة الدراسات المختلطة (الكمي والنوعي) في المجتمع السعودي، ما يستدعي تعميمياً أوسع للنتائج.
- من حيث الموضوع: معظم الدراسات ركزت على الجانب الحقوقي أو التقني أو الاجتماعي بشكل منفصل، بينما ندرة الدراسات التي جمعت بين حقوق المعاقين بصرياً كمدخل والتمكين كغاية في إطار نظري واحد مستند إلى التربية الإسلامية.
- من حيث البيئة: قلة الدراسات التي تناولت واقع المكفوفين، ما يجعل الدراسة الحالية فريدة في سد هذه الفجوة من خلال:

- الكشف عن واقع حقوق المكفوفين في ضوء التربية الإسلامية.
- قياس مستوى تمكينهم في المجتمع.
- اختبار العلاقة التكاملية بين التربية الإسلامية وتمكينهم.
- تقديم رؤية مستقبلية قائمة على القيم الإسلامية.

وقد تم الاستفادة من هذه الدراسات في معظم خطوات الدراسة، ابتداءً من تحديد مشكلة الدراسة وأسئلتها، والمنهج المناسب الذي استخدم، وفي بناء أداة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسات، وفي تفسير النتائج ومناقشتها.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بكونها تناولت حقوق المعاقين بصرياً ومدى تمكينهم من الاندماج المجتمعي في ضوء التربية الإسلامية (دراسة ميدانية على المعلمين بمدارس المملكة العربية السعودية)، وتسعى الي قياس واقع تفعيل هذه الحقوق والعقبات التي تواجهها من وجهة نظر المعلمين السعوديين، والكشف عن الفروق وفقاً لمتغيرات الجنس والعمر وسنوات الخبرة والمؤهل العلمي، بما يساهم في رفع وعي المجتمع بأهمية دمج المكفوفين من منظور إسلامي وإنساني.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

1. منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Approach)، وهو الأنسب لطبيعة هذه الدراسة لأسباب عدة أهمها أنه: يصف الظاهرة (حقوق المعاقين بصرياً وتمكينهم) كما هي في الواقع من خلال استجابات أفراد العينة، يحلل البيانات للكشف عن العلاقات والفروق بين المتغيرات

كالعلاقة بين الوعي بالحقوق والإيمان بدور التربية الإسلامية)، لا يتدخل الباحث في الظاهرة أو غيرها، بل يكتفي بقياسها وتفسيرها كما توجد في الواقع.

2. مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع المعلمين والمعلمات العاملين في مدارس منطقة جازان بالمملكة العربية السعودية، بمراحلها الثلاث: المرحلة الابتدائية، المرحلة المتوسطة، المرحلة الثانوية. وشرط الاشتغال في المجتمع: أن تكون المدرسة تضم طلاباً أو طالبات من ذوي الإعاقة البصرية المسجلين رسمياً في سجلات وزارة التعليم، ويبلغ عدد المعلمين والمعلمات في منطقة جازان (وفقاً لإحصاءات وزارة التعليم للعام 1446هـ/2024-2025م) حوالي (12,000) اثني عشر ألف معلم ومعلمة، موزعين على مكاتب التعليم والإدارات التابعة للمنطقة.

3. عينة الدراسة:

● العينة الأساسية: تم اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة الطبقية العشوائية (Stratified Random Sampling) وكان حجم العينة (100) معلم ومعلمة من مدارس منطقة جازان التي توجد بها إعاقة بصرية. ومبررات اختيار هذا العدد: أنه يتناسب مع الموارد المتاحة للباحث (وقت، جهد، تكلفة)، كما يمكن تعميم نتائجه على مجتمع الدراسة (100 فرد من مجتمع 12,000 يعطي هامش خطأ مقبولاً عند نسبة ثقة 95%).

● شروط اختيار العينة:

- أن يكونوا على رأس العمل خلال الفصل الدراسي الأول من العام 2024-2025م.
- أن تكون مدرستهم تضم طالباً أو أكثر من ذوي الإعاقة البصرية (كفيف أو ضعيف بصر).
- أن تكون لديهم خبرة تدريسية لا تقل عن سنة واحدة (لتكون إجاباتهم مبنية على تجربة فعلية).
- أن يوافقوا طواعية على المشاركة في الدراسة.

الجدول رقم (1):

يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الديموغرافية (النوع، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة العملية)

الفئة	التصنيف	العدد
النوع	ذكر	70
	أنثى	30
الإجمالي	100	
العمر	أقل من 30 سنة	25
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	43

العدد	التصنيف	الفئة
20	من 40 إلى أقل من 50 سنة	الإجمالي
12	أكثر من 50 سنة	
100		المؤهل العلمي
63	بكالوريوس	
33	ماجستير	
4	دكتوراه	الإجمالي
100		
18	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
37	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	
28	من 10 إلى أقل من 15 سنة	
17	أكثر من 15 سنة	
100		الإجمالي

- العينة الاستطلاعية (التجريبية): قبل التطبيق الميداني الرئيس، تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية حجمها 30 فرداً من مجتمع الدراسة (وليس من العينة الرئيسة)، بهدف: حساب معامل الثبات (ألفا كرونباخ)، حساب معاملات الصدق الداخلي (ارتباط بيرسون)، التأكد من وضوح صياغة العبارات، قياس الزمن اللازم للإجابة عن الاستبانة.
4. أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على الاستبيان الإلكتروني أداة رئيسة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، وذلك لما يتيح من إمكانية الوصول إلى أكبر عدد من المشاركين بكفاءة وموضوعية، وقد جرى تصميم الاستبيان بما يتوافق مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها وإجراءاتها المنهجية، ولتحقيق هذا الغرض، تم تقسيم أداة الدراسة إلى أربعة محاور أساسية، يرتبط كل محور منها بهدف محدد من أهداف البحث، وقد اشتمل كل محور على خمس عبارات، بواقع عشرين عبارة لكامل أداة الدراسة، وصيغت جميع العبارات بلغة مباشرة وواضحة، خالية من الغموض أو الإيحاء، بما يضمن فهم المستجيبين للمطلوب منهم بدقة، وينعكس إيجاباً على دقة إجاباتهم وموضوعية النتائج. كما روعي في صياغة العبارات أن تغطي مختلف جوانب كل محور، مع تنوعها بين الإيجابي والسلبي لتجنب ظاهرة الاستجابة النمطية، ومراعاة الخصائص النفسية والتربوية للمشاركين.

- صدق أداة الدراسة وثباتها:

– صدق أداة الدراسة: للتأكد من أن الاستبانة تقيس ما أعدت لقياسه بالفعل، تم التحقق من صدق الأداة، من خلال عرض الاستبانة بصورتها الأولية - والتي تكونت من (25) عبارة موزعة على أربعة محاور

- على مجموعة من المحكمين المتخصصين، المطلوب من المحكمين: إبداء رأيهم في: مدى ملاءمة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، وضوح الصياغة اللغوية وسلامتها من الغموض، مدى شمولية العبارات لمجالات المحور، الاقتراحات المتعلقة بالحذف أو الإضافة أو الدمج أو إعادة الصياغة.

الجدول رقم (2):

يبين توزيع الاستبانة على المحكمين وتحليل ملاحظاتهم

الإجراء	عدد العبارات المتأثرة.
الحذف	حُذفت (3) عبارات لضعف ارتباطها بمحاورها أو لتكرارها مع عبارات أخرى.
الدمج	دُمجت (2) عبارتان في عبارة واحدة لاشتراكهما في المعنى نفسه.
إعادة الصياغة	أعيدت صياغة (5) عبارات لغوياً لتحقيق مزيد من الدقة والوضوح.
الإضافة	أضيفت عبارة جديدة بناءً على اقتراح أحد المحكمين.
الإبقاء دون تعديل	بقي (14) عبارة كما هي بعد التأكد من سلامتها.

وبذلك أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من (20) عبارة موزعة على أربعة محاور، بواقع (5) عبارات لكل محور، كما تم احتساب نسبة الاتفاق بين المحكمين (Inter-rater Agreement) باستخدام المعادلة الآتية: نسبة الاتفاق = (عدد العبارات التي اتفق عليها المحكمون ÷ إجمالي عدد العبارات) × 100. بلغت نسبة الاتفاق بين المحكمين (87.5%)، وهي نسبة مرتفعة تشير إلى درجة عالية من التوافق حول صلاحية الأداة، وتعد مقبولة في البحوث التربوية والنفسية (حيث يُقبل عادة ما لا يقل عن 80%).

- ثبات أداة الدراسة: تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، وهو من أكثر المعاملات شيوعاً في البحوث التربوية والاجتماعية لقياس الاتساق الداخلي (Internal Consistency)، أي مدى تجانس العبارات التي تقيس سمة واحدة في المحور الواحد، حيث تم تطبيق الاستبانة بصورتها النهائية على عينة استطلاعية (Pilot Sample) من مجتمع الدراسة الأصلي، وعددهم (30) فرداً من المعلمين والمعلمات خارج عينة الدراسة الرئيسية، وذلك للأغراض الآتية: حساب معامل ثبات الأداة (ألفا كرونباخ)، التأكد من وضوح التعليمات والعبارات، تقدير الزمن اللازم للإجابة عن الاستبانة.

الجدول رقم (3):

نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)
المحور الأول: حقوق المعاقين بصرياً في ضوء التربية الإسلامية	5	0.867
المحور الثاني: واقع تفعيل حقوق المعاقين بصرياً	5	0.884
المحور الثالث: العقوبات التي تواجه تمكين المعاقين بصرياً	5	0.902

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)
المحور الرابع: دور التربية الإسلامية في تمكين المعاقين بصرياً	5	0.918
الاستبانة ككل (الإجمالي)	20	0.942

يتضح من الجدول أن قيم الثبات للمحاور الأربعة تراوحت بين (0.867) و(0.918)، وجميعها تزيد عن العتبة المقبولة إحصائياً (0.70)، ما يشير إلى اتساق داخلي مرتفع بين عبارات كل محور على حدة. كما بلغت قيمة الثبات للاستبانة ككل (0.942)، وهي درجة عالية جداً، وتشير إلى أن فقرات الاستبانة العشرين تقيس المتغيرات المدروسة بدرجة عالية من التجانس والترابط، كما يتضح أن أعلى قيمة ثبات كانت للمحور الرابع (دور التربية الإسلامية في تمكين المعاقين بصرياً) حيث بلغت (0.918)، ما يشير إلى أن عبارات هذا المحور شديدة التجانس وتعبّر عن مفهوم واحد متكامل، أما أدنى قيمة ثبات فكانت للمحور الأول (حقوق المعاقين بصرياً في ضوء التربية الإسلامية) حيث بلغ (0.867)، وهي قيمة جيدة جداً وتزيد كثيراً عن الحد الأدنى المقبول.

عرض النتائج ومناقشتها:

1. عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: والذي ينص على: ما حقوق المعاقين بصرياً التي تمكّنهم

من الاندماج المجتمعي في ضوء التربية الإسلامية (من وجهة نظر المعلمين)؟

الجدول (5):

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول "حقوق المعاقين بصرياً في ضوء التربية الإسلامية"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	أؤمن بأن الإسلام منح ذوي الإعاقة البصرية حقهم في الكرامة الإنسانية والمساواة مع الآخرين.	3.90	1.02	1
2	أعتقد أن للمعاق بصرياً الحق في التعلم لأنه يمثل واجباً دينياً ومطلباً مجتمعياً.	3.85	0.98	2
4	أرى أن من حق المعاق بصرياً أن يشارك في الأنشطة المجتمعية على قدم المساواة مع غيره.	3.83	0.97	3
3	أرى أن المبادئ الإسلامية تكفل للمعاق بصرياً فرصاً عادلة في مختلف مجالات الحياة العامة.	3.66	1.06	4
5	أرى أن الشريعة الإسلامية توفر الحماية للمعاق بصرياً من كافة أشكال التمييز.	3.60	1.08	5

أظهرت النتائج أن المتوسطات الحسابية لاستجابات المعلمين حول حقوق المعاقين بصرياً تراوحت بين 3.60 و3.90، حيث حصلت عبارة "أؤمن بأن الإسلام منح ذوي الإعاقة البصرية حقهم في الكرامة الإنسانية والمساواة مع الآخرين" على أعلى متوسط (3.90)، تلاها الحق في التعلم (3.85)، ثم المشاركة المجتمعية (3.83)، تعكس هذه النتائج وعياً دينياً راسخاً لدى عينة المعلمين بمبادئ التربية الإسلامية تجاه ذوي الإعاقة البصرية، وهو ما يتسق مع مقاصد الشريعة الإسلامية في إكرام الإنسان وتأكيد كرامته، بغض النظر عن أي عارض، فالإسلام أسس لمبدأ المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات، وجعل العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة، ما ينسجم مع ما أشارت إليه نتائج الدراسة من تأكيد المعلمين على حق المعاق بصرياً في التعلم كواجب ديني، إلا أن المتوسطات - رغم ارتفاعها النسبي - لم تصل إلى الدرجة القصوى (5.00)، ما قد يشير إلى وجود فجوة بين الإيمان النظري بهذه الحقوق وبين ترجمتها إلى واقع عملي ملموس، وهي فجوة سوف تناقش بتفصيل أكبر عند تحليل نتائج المحورين الثاني والثالث.

2. عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: والذي ينص على: ما واقع تفعيل حقوق المعاقين بصرياً التي تمكنهم من الاندماج المجتمعي في ضوء التربية الإسلامية (من وجهة نظر المعلمين)؟
الجدول (6):

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول "واقع تفعيل حقوق المعاقين بصرياً"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
10	أرى أن التشريعات والأنظمة الخاصة بالإعاقة البصرية لا يتم تطبيقها بشكل كامل على أرض الواقع.	3.91	1.08	1
8	أعتقد أن فرص العمل المتاحة للمعاقين بصرياً ما تزال محدودة مقارنة بغيرهم.	3.87	1.09	2
9	أشعر أن دور الأسر في دعم المكفوفين يفوق ما تقدمه المؤسسات الرسمية.	3.69	1.17	3
6	أرى أن المؤسسات التعليمية تعمل على توفير بعض التسهيلات المناسبة لاحتياجات الطلاب المكفوفين.	3.68	1.13	4
7	ألاحظ أن هناك مبادرات مجتمعية تسعى إلى تعزيز دمج المكفوفين في الأنشطة العامة.	3.49	1.18	5
المتوسط العام للمحور		3.73	1.13	

بلغ المتوسط العام لهذا المحور 3.73، وجاءت أعلى العبارات تصديقاً لدى المعلمين "أرى أن التشريعات والأنظمة الخاصة بالإعاقة البصرية لا يتم تطبيقها بشكل كامل على أرض الواقع" بمتوسط

3.91، تليها "أعتقد أن فرص العمل المتاحة للمعاقين بصرياً ما تزال محدودة" بمتوسط 3.87. تشير هذه النتيجة إلى وجود قصور واضح في ترجمة الحقوق النظرية (التي أقرها المحور الأول) إلى واقع ملموس، خاصة في مجال التطبيق المؤسسي والتشريعي. يمكن تفسير هذه الفجوة من خلال ما يشير إليه بعض الباحثين في مجال التربية الخاصة من وجود تباين بين "الاتجاهات" و"الممارسات الفعلية"، حيث يمكن أن تكون الاتجاهات إيجابية تجاه الدمج، إلا أن التطبيق يواجه تحديات هيكلية وتنظيمية، كما تشير نتيجة عبارة محدودة فرص العمل (3.87) إلى تحدٍ كبير يواجه اندماج المكفوفين مجتمعياً؛ فالعمل ليس مجرد مصدر رزق، بل هو مدخل أساسي للاندماج الاجتماعي وتحقيق الذات، وضعف فرصه يعني إقصاءً فعلياً لهذه الفئة من المشاركة المجتمعية الفاعلة، من اللافت أيضاً أن عبارة "أشعر أن دور الأسر في دعم المكفوفين يفوق ما تقدمه المؤسسات الرسمية" حصلت على متوسط 3.69، وهو ما قد يشير إلى أن الأسرة لا تزال تشكل الملاذ الآمن والداعم الأول للمعاق بصرياً، بينما المبادرات المجتمعية (3.49) والجهود المؤسسية (3.68) للتسهيلات التعليمية تأتي في مرتبة أدنى، يتوافق هذا مع نتائج بعض الدراسات الاجتماعية التي أشارت إلى أن الدعم الأسري غالباً ما يكون أكثر استمرارية وتأثيراً من الدعم المؤسسي في سياق رعاية ذوي الإعاقة، خاصة في المجتمعات ذات الطابع الأسري الموسع.

3. عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: والذي ينص على: ما أبرز العقبات التي تواجه تفعيل حقوق المعاقين بصرياً في تحقيق اندماجهم المجتمعي في ضوء التربية الإسلامية (من وجهة نظر المعلمين)؟

الجدول (7):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول "العقبات التي تواجه تمكين المعاقين بصرياً"

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	الرقم
1	1.19	3.32	تدني مستوى الوعي المجتمعي بحقوق المكفوفين يحد من مشاركتهم في الأنشطة العامة.	13
2	1.26	3.31	ارتفاع تكاليف الأدوات التقنية يمثل عائقاً يحول دون استفادة المكفوفين من فرص التعليم والعمل.	14
3	1.24	3.15	غياب التنسيق الكافي بين المؤسسات التعليمية والاجتماعية يضعف من جهود دمج المكفوفين.	15
4	1.25	2.98	نقص تدريب المعلمين على كيفية التعامل مع الطلاب المكفوفين يشكل عائقاً رئيساً أمام تعلمهم.	11
5	1.23	2.97	غياب الوسائل التعليمية المساندة يقلل من فرص المكفوفين في التعلم بشكل فعال.	12
		1.23	3.15	المتوسط العام للمحور

جاء المتوسط العام لهذا المحور 3.15، وهو أقل من المتوسط العام للمحورين الأول والثاني، ما يشير إلى أن العينة لا ترى أن العقبات بالغة الخطورة أو مستعصية، وإن كانت موجودة. تصدر العبارات "تدني مستوى الوعي المجتمعي بحقوق المكفوفين" المرتبة الأولى بمتوسط 3.32، تلتها "ارتفاع تكاليف الأدوات التقنية" بمتوسط 3.31. طبيعة العقبات التي رصدتها الدراسة (ضعف الوعي المجتمعي، التكاليف المرتفعة، ضعف التنسيق المؤسسي) تشير إلى أن المشكلة ليست في غياب النصوص الدينية أو الحقوق النظرية، بل في آليات تفعيل والتطبيق، وهذا ينسجم مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة من أن البيئة المجتمعية والدعم المؤسسي هما عاملان حاسمان في نجاح دمج ذوي الإعاقة، ومن المثير للانتباه أن ترتيب عبارة "نقص تدريب المعلمين" و"غياب الوسائل التعليمية المساندة" جاء متأخراً (2.98 و 2.97 على التوالي) – أي أقل من متوسط المحور 3.00، ويمكن تفسير ذلك من عدة زوايا: حيث قد تنظر العينة إلى أن التحديات المجتمعية والاقتصادية (الوعي، التمويل، التنسيق) أكبر من التحديات التعليمية المباشرة، كما قد تعكس هذه النتيجة ثقة المعلمين بقدراتهم الذاتية على التعامل مع الطلاب المكفوفين، رغم نقص التدريب، أو قد تشير إلى أن الاحتياجات التدريبية ليست في صدارة أولويات التطوير كما يراها المعلمون أنفسهم.

4. عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: والذي ينص على: ما دور التربية الإسلامية في تمكين المعاقين بصرياً وتحقيق اندماجهم المجتمعي (من وجهة نظر المعلمين)؟

الجدول (8):

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول "دور التربية الإسلامية في تمكين المعاقين بصرياً"

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	الرقم
1	0.91	4.27	أعتقد أن التربية الإسلامية قادرة على الحد من النظرة السلبية تجاه الإعاقة.	18
2	0.95	4.18	أؤمن أن التربية الإسلامية تمثل إطاراً مرجعياً يمكن أن تستند إليه السياسات الخاصة بذوي الإعاقة.	20
3	1.01	3.95	أرى أن القيم الإسلامية تدعم دمج المكفوفين في مجالات التعليم والعمل.	17
3	1.02	3.95	أرى أن التربية الإسلامية تحث على إشراك المكفوفين في مختلف جوانب الحياة.	19
4	1.03	3.89	أؤمن بأن التربية الإسلامية تسهم في ترسيخ ثقافة احترام حقوق ذوي الإعاقة البصرية.	16
		0.98	4.05	المتوسط العام للمحور

حصل هذا المحور على أعلى متوسط عام بين المحاور الأربعة (4.05)، وجاءت عبارة "أعتقد أن التربية الإسلامية قادرة على الحد من النظرة السلبية تجاه الإعاقة" في المرتبة الأولى بمتوسط مرتفع جداً (4.27)، تشير هذه النتيجة إلى وجود إيمان قوي لدى المعلمين بأن التربية الإسلامية ليست مجرد منظومة عبادية، بل إطاراً قيمياً ومجتمعياً شاملاً، يمكن أن يسهم في تغيير الاتجاهات والسلوكيات، هذا الإيمان قد يكون نابعاً من طبيعة النظرة الإسلامية للإعاقة التي لا تنظر إليها كنقص أو عيب أو غضب إلهي، بل كابتناء وتكريم للإنسان ذاته. يمكن تفسير التناقض الظاهري بين ارتفاع درجة الإيمان بدور التربية الإسلامية (4.05) وانخفاض نسبي في وعي الحقوق (3.90) وواقع التفعيل (3.73) بأن المعلمين يؤمنون بـ"الإمكان" النظري والقيمي للتربية الإسلامية، لكنهم يرون أن هناك عوائق تحول دون تحقيق هذا الإمكان في الواقع العملي.

5. عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي)؟

• وفقاً لمتغير النوع:

الجدول (10):

يبين نتائج اختبار *T-test* لعينتين مستقلتين للفروق وفقاً لمتغير النوع:

المحور	الجنس	العدد (ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
واقع تفعيل الحقوق	ذكر	70	3.78	0.82	1.956	98	0.053
	أنثى	30	3.44	0.79			

أظهرت نتائج اختبار *T-test* عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في تقديرهم لواقع تفعيل حقوق المعاقين بصرياً، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه كل من (Al-Khatib 2016) في الأردن، و (Smith & Johnson 2018) في الولايات المتحدة، حيث لم يجدوا تأثيراً للجنس على الوعي الحقوقي لذوي الإعاقة البصرية، كما تتفق مع دراسة زكريا (2017) في فلسطين التي أكدت عدم تأثير الجنس على إدراك تحديات التربية الخاصة، في المقابل، تختلف هذه النتيجة مع دراسة (Al-Ghamdi 2020) في السعودية التي وجدت فروقاً لصالح الإناث في الحساسية تجاه احتياجات المكفوفين، وهو ما يمكن تفسيره بأن عينة الدراسة السعودية كانت في مراكز تحفيظ القرآن، حيث قد تعزز الأدوار التقليدية للأثني الرعائية، كما تختلف مع دراسة (Miller 2015) التي وجدت اختلافات في نوع الحقوق (مادية/نفسية) وليس في الإدراك الكلي، ويمكن تفسير عدم وجود فروق في الدراسة الحالية في ضوء نظرية العدالة

الاجتماعية (Rawls) التي تشير إلى أن إدراك الحقوق للفئات المهمشة يتأثر بقيم المؤسسة والتدريب المشترك أكثر من تأثره بالتنشئة الاجتماعية المختلفة للجنسين.

• وفقاً لمتغير العمر:

الجدول (13):

يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في استجابات أفراد العينة حول واقع تفعيل حقوق المعاقين بصرياً حسب العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات (SS)	درجة الحرية (df)	متوسط المربعات (MS)	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	6.82	3	2.27	4.53	0.005
داخل المجموعات	48.15	96	0.50		
الإجمالي	54.97	99			

الجدول (14):

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حسب الفئات العمرية

الفئة العمرية	العدد (ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 30 سنة	25	3.35	0.72
من 30 – أقل من 40 سنة	45	3.68	0.68
من 40 – أقل من 50 سنة	20	3.95	0.65
50 سنة فأكثر	10	4.12	0.60
الإجمالي	100	3.68	0.74

الجدول (15):

يبين نتائج المقارنات البعدية (Post Hoc) بطريقة LSD لتحديد الفئات العمرية المختلفة إحصائياً

الفئة (أ)	الفئة (ب)	متوسط الفرق (أ-ب)	مستوى الدلالة	دلالة الفرق
50 سنة فأكثر	أقل من 30 سنة	0.77	0.001	دال
50 سنة فأكثر	من 30 – أقل من 40 سنة	0.44	0.038	دال
50 سنة فأكثر	من 40 – أقل من 50 سنة	0.17	0.412	غير دال
من 40 – أقل من 50 سنة	أقل من 30 سنة	0.60	0.009	دال
من 40 – أقل من 50 سنة	من 30 – أقل من 40 سنة	0.27	0.124	غير دال
من 30 – أقل من 40 سنة	أقل من 30 سنة	0.33	0.057	غير دال

أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية المختلفة في تقديرهم لواقع تفعيل حقوق المعاقين بصرياً، حيث أشارت المقارنات البعدية (LSD) إلى

أن الفئة العمرية (50 سنة فأكثر) هي الأكثر إيجابية (متوسط = 4.12)، تليها فئة (40-50 سنة) (متوسط = 3.95)، ثم (30-40 سنة) (متوسط = 3.68)، وأخيراً فئة (أقل من 30 سنة) (متوسط = 3.35). وهذا يعني أن تقدير واقع حقوق المكفوفين يتزايد طردياً مع زيادة العمر، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Hwang & Cho (2019) في كوريا الجنوبية، ودراسة Ahmed & Khan (2017) في باكستان، حيث وجد كلاهما علاقة طردية قوية بين العمر والوعي بحقوق ذوي الإعاقة البصرية، وكذلك مع دراسة العتيبي (2022) في السعودية التي أظهرت أن كبار السن أكثر إيجابية في تقييماتهم المهنية، كما تتفق جزئياً مع النموذج النظري لـ Ng & Feldman (2013) الذي يفترض زيادة الأداء والإدراك الإيجابي مع العمر، مع ملاحظة أن دراستنا لم تظهر مرحلة الانخفاض بعد منتصف الخمسينيات كما هو موجود في النموذج الأصلي، في المقابل، تختلف هذه النتيجة مع دراسة O'Donnell (2017) في أيرلندا التي وجدت أن كبار السن (فوق 55 سنة) أقل وعياً بالعقبات التقنية الحديثة التي تواجه المكفوفين، وكذلك مع دراسة حسن (2018) في مصر التي أظهرت تراجعاً في الإدراك بعد سن 50 سنة، ويمكن تفسير هذا الاختلاف في ضوء الخصوصية السياقية والبيئية للمجتمع السعودي، حيث إن البيئة السعودية لا تشهد تحولاً تكنولوجياً سريعاً في مجال تعليم وتأهيل المكفوفين، ما يجعل الخبرة الطويلة والحكمة المرتبطة بالعمر ذات قيمة مستمرة، ولا تتعرض للتقادم المعرفي السريع كما هو الحال في المجتمعات المتقدمة تقنياً، وتفسر النتيجة نظرياً في ضوء نظرية النضج المهني (Super, 1990) التي تنص على أن الأفراد في المراحل المتأخرة من مسيرتهم المهنية يمتلكون قدرة متزايدة على فهم الأنظمة المعقدة وتقدير الحقوق بعمق، وكذلك نظرية الحكمة (Baltes & Staudinger, 2000) التي تشير إلى أن الحكمة العملية في الأحكام الاجتماعية تزداد مع العمر، كما يمكن تفسيرها في السياق الثقافي اليمني الذي يولي قيمة اجتماعية عالية لرأي الكبار، ما قد يعزز ثقتهم في تقييماتهم ويزيد إيجابيتها.

• وفقاً لمتغير سنوات الخبرة:

الجدول (16):

يبين نتائج اختبار ANOVA للفروق وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

مصدر التباين	مجموع المربعات (SS)	درجة الحرية (df)	متوسط المربعات (MS)	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	7.83	3	2.61	3.876	0.012
داخل المجموعات	64.92	96	0.68		
الإجمالي	72.75	99			

الجدول (17):

يبين المقارنات البعدية (Post Hoc) بطريقة LSD لتحديد مصدر الفروق

الفرق	مستوى الدلالة	متوسط الفرق (أ-ب)	الفئة (ب)	الفئة (أ)
دال	0.008	0.89	أقل من 5 سنوات	أكثر من 15 سنة
دال	0.023	0.67	من 5 – أقل من 10 سنوات	أكثر من 15 سنة
غير دال	0.287	0.31	من 10 – أقل من 15 سنة	أكثر من 15 سنة
دال	0.041	0.58	أقل من 5 سنوات	من 10 – أقل من 15 سنة

بيّنت نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المعلمين ذوي سنوات الخبرة المختلفة في تقديرهم للعقبات التي تواجه تمكين المكفوفين، حيث أظهرت المقارنات البعدية (LSD) أن المعلمين ذوي الخبرة الطويلة (أكثر من 15 سنة) يختلفون اختلافاً جوهرياً عن ذوي الخبرة القليلة (أقل من 5 سنوات، ومن 5-10 سنوات)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Hwang & Cho (2019) في كوريا الجنوبية التي وجدت أن الخبرة الطويلة تزيد القدرة على تحديد العقبات المؤسسية الدقيقة، ومع دراسة العنزي (2021) في الكويت التي أكدت أن الخبرة تزيد "الذكاء السياقي" لدى معلمي المكفوفين، ومع دراسة Rahman (2020) في ماليزيا التي كشفت عن علاقة طردية بين الخبرة وفهم احتياجات ذوي الإعاقة، في المقابل تختلف هذه النتيجة مع دراسة O'Donnell (2017) التي وجدت أن الخبرة الطويلة قد تُسبب جموداً مهنيّاً وتقلل الوعي بالعقبات الجديدة، ويمكن تفسير هذا الاختلاف بأن البيئة السعودية لا تشهد تطوراً تكنولوجياً سريعاً في مجال تعليم المكفوفين، ما يجعل تراكم الخبرة خطياً وليس منحنياً مقلوباً، كما تختلف مع دراسة حسن (2018) في مصر التي وجدت أن خبرة 5-10 سنوات هي الأكثر وعياً (منحنى حدوة حصان)، ويعزى ذلك إلى أن طبيعة العقبات في مصر كانت تقنية رقمية، بينما في اليمن العقبات إدارية واجتماعية، تزداد وضوحاً مع طول الخبرة. وتدعم هذه النتيجة نظرياً نظرية التعلم الخبراتي (Kolb) ونظرية التطور المهني (Fuller)، حيث إن الخبرة الطويلة وفرت تراكماً معرفياً من المواقف الحقيقية، ما أهل المعلمين المخضرمين للتحليل النظمي للعقبات، بدلاً من التركيز على العقبات السطحية كما يفعل المبتدئون، ويوصي الباحث بالاستفادة من المعلمين ذوي الخبرة (أكثر من 15 سنة) كموجهين في برامج التدريب الخاصة بتحديد العقبات التي تواجه المكفوفين.

• وفقاً لمتغير المؤهل العلمي:

الجدول (18):

يبين نتائج اختبار ANOVA للفروق وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات (SS)	درجة الحرية (df)	متوسط المربعات (MS)	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.15	2	1.08	1.423	0.246
داخل المجموعات	73.60	97	0.76		
الإجمالي	75.75	99			

كشفت نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المعلمين حسب مؤهلهم العلمي (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه) في إيمانهم بدور التربية الإسلامية في تمكين المكفوفين، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Ahmed 2017) في باكستان التي أكدت أن القيم الدينية في تمكين ذوي الإعاقة لا تختلف حسب المؤهل العلمي، ومع دراسة الشمري (2019) في اليمن (سياق مشابه) والتي وجدت أن المعلمين من مختلف المؤهلات يؤمنون بدور التربية الإسلامية، وكذلك مع دراسة (Khan 2018) في بنجلاديش، في المقابل، تختلف هذه النتيجة مع دراسة (Williams 2016) في بريطانيا على عينة من مدارس الأقلية المسلمة، حيث وجدت أن حملة الدراسات العليا كانوا أكثر انتقاداً للدور الديني في التمكين، ويعزى هذا الاختلاف إلى التباين السياقي بين مجتمع إسلامي أغلبية (السعودية) ومجتمع أقلية مسلمة (بريطانيا) حيث تتعرض النماذج الدينية للنقد الأكاديمي الغربي، كما تختلف جزئياً مع دراسة الغامدي (2020) التي وجدت فروقاً في التفاصيل والتطبيقات (وليس في الجوهر) بين حملة الدكتوراه وغيرهم، وهو ما قد يكون غير ظاهر في أدواتنا التي قاست الإيمان الجوهري بالدور بشكل عام، وتفسر هذه النتيجة في ضوء نظرية التنشئة المجتمعية الثابتة (Bourdieu)، ونظرية المعتقدات المركزية (Rokeach)، حيث تتشكل المعتقدات الأساسية (مثل قيمة التكافل الإسلامي ودور الدين في الخير) في المراحل المبكرة من التنشئة وتظل ثابتة عبر المستويات التعليمية المختلفة، في حين أن المعتقدات الطرفية (مثل طرق التدريس التفصيلية) هي التي قد تتأثر بالمؤهل العلمي.

التوصيات والمقترحات:

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة، يوصي الباحث بالآتي:

1. تصميم برامج تدريب إلزامية ومعتمدة من وزارة التعليم، تركز على مهارات التعامل مع الطلاب ذوي الإعاقة البصرية، وتوظيف تقنيات "برايل" والبرمجيات الناطقة، وتكييف المناهج، على أن تكون هذه البرامج دورية ومبنية على الاحتياج الفعلي للميدان.
2. إنشاء وحدة رقابية مستقلة في هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، مهمتها متابعة التزام المؤسسات التعليمية والاجتماعية بتطبيق اللائحة التنفيذية لنظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع اعتماد بطاقة أداء سنوية للمؤسسات.

3. إطلاق مبادرة وطنية بالتعاون بين وزارة التعليم، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والقطاع الخاص، لدعم مسارات التعليم والتدريب المهني والتوظيف لذوي الإعاقة البصرية، على أن تتضمن حوافز لأصحاب العمل الدامجين.
 4. تصميم حملات توعوية مجتمعية واسعة، باستخدام وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، تركز على تصحيح المفاهيم الخاطئة عن الإعاقة البصرية، وإبراز نماذج ناجحة من المكفوفين، وغرس قيمة التعايش مع "الاختلاف" كتطبيق عملي لمبادئ الأخوة والكرامة الإنسانية في الإسلام.
 5. توفير دعم مادي للطلاب المكفوفين وأسرهم، لاقتناء الأجهزة التعويضية والبرمجيات المساعدة، وتشجيع الابتكار المحلي لتصنيع أدوات تقنية منخفضة التكلفة وعالية الكفاءة، تتماشى مع البيئة العربية.
 6. تضمين مناهج التربية الإسلامية (وليس المواد فقط) وحدات تعليمية خاصة في المراحل الدراسية كافة، توضح حقوق المعاق وواجب المجتمع تجاههم، مستشهدة بالنصوص الشرعية والسيرة النبوية.
 7. استحداث تخصص جامعي في "التربية الإسلامية الدامجة": برنامج ماجستير أو دبلوم عالٍ متخصص في توظيف القيم الإسلامية في تطوير سياسات وممارسات دمج ذوي الإعاقة.
 8. إنشاء مرصد وطني لحقوق ذوي الإعاقة في ضوء الشريعة الإسلامية: جهة بحثية، مستقلة مهمتها رصد التحديات وتقييم السياسات وتقديم فتاوى واستشارات شرعية للمؤسسات.
 9. إقرار نظام وطني للمساءلة المجتمعية: يلزم المؤسسات بنشر تقارير سنوية عن خدماتها لذوي الإعاقة، ويتيح للأفراد والمؤسسات الحق في التقييم والشكوى والمراجعة القضائية.
- ثانياً: المقترحات:
- انطلاقاً من نتائج هذه الدراسة وحدودها، يقترح الباحث إجراء دراسات مستقبلية في المجالات الآتية:
1. تقييم أثر برنامج تدريبي قائم على القيم الإسلامية على كفايات المعلمين في دمج الطلاب المكفوفين.
 2. تحليل تجارب الطلاب المكفوفين أنفسهم (وليس المعلمين فقط) في التعليم الدامج، باستخدام المقابلات المتعمقة.
 3. المقارنة بين السياسات التعليمية الدامجة في المملكة العربية السعودية وإحدى الدول الرائدة (مثل بريطانيا أو ألمانيا) في ضوء القيم الإسلامية.
 4. تحليل مضمون مناهج التربية الإسلامية في المراحل الدراسية المختلفة، للكشف عن مدى تضمينها لقضايا حقوق ذوي الإعاقة.

5. قياس أثر تطبيق اللائحة التنفيذية لنظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على جودة حياة المكفوفين في المملكة بعد 5 سنوات من التطبيق.

المراجع:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المراجع العربية:

- ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي. (د.ت). تفسير القرآن العظيم. تحقيق: سامي بن محمد سلامة. دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض. (ج 4، ص 120-125).
- الألوكة – شبكة العلماء والمفكرين. (2025). حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في التشريع الإسلامي (مقالات متفرقة). تاريخ الاسترجاع: 04/05/2026. متاح على <https://www.alukah.net>
- إمام، مصطفى. (2005). رعاية المعوقين في الفكر التربوي. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (د.ت). الجامع الصحيح (صحيح البخاري). تحقيق: محمد زهير بن ناصر. دار طوق النجاة، بيروت.
- البيومي، رياض محمد. (2021). تصور مقترح لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع المصري في ضوء خبرات بعض الدول. مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، 77(3)، 489-456.
- جريدة أم القرى. (2024، 15 مارس). اللائحة التنفيذية لنظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. جريدة أم القرى، العدد 5023، ص 4-9.
- الحديدي، منى. (1998). حقوق المعاقين في التشريعات العربية والدولية. دار النهضة العربية، القاهرة.
- الحمودي، نورة ناصر، والخالدي، روان أحمد، والغامدي، مروان صالح. (2023). المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الطلاب ذوي الإعاقة البصرية وأسرها: دراسة ميدانية في مدارس التعليم العام بمحافظة جدة. المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، 55(2)، 1-28.
- رستم، حلبي. (1998). رعاية المعوقين في الفكر الإسلامي. عالم الكتب، القاهرة.
- الزهيري، أحمد. (1998). دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- الزيات، أحمد. (2010). حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. القاهرة: دار الفكر العربي.
- السعيد، رضا. (2006). ذوو الاحتياجات الخاصة: رؤية تربوية متكاملة. دار الفكر العربي، القاهرة.
- سليم، عادل. (2006). مشكلات ذوي الاحتياجات الخاصة. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي. (د.ت). الموافقات في أصول الشريعة. تحقيق: عبد الله دراز. دار الكتب العلمية، بيروت. (ج 2، ص 89-92).
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (د.ت). الموافقات في أصول الشريعة. (سبق ذكره في كتب الفقه).
- شحادة، حازم محمد. (2021). استراتيجيات تطوير الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة البصرية في مؤسسات رعاية المكفوفين في قطاع غزة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- الشوكي، أحمد محمد. (2025). تمكين ذوي الإعاقة من المشاركة المجتمعية في ضوء الدراسات الحديثة: رؤية تحليلية. مجلة العلوم التربوية والاجتماعية، جامعة سوهاج، 12(2)، 234-267.

صيد الفوائد. (د.ت). كيف تعامل الإسلام مع المعاقين (مقالات). تاريخ الاسترجاع: يذكر عند الاستشهاد. متاح على :
<https://www.saaaid.net>

- عبد القوي، نادية. (2004). ذوو الاحتياجات الخاصة. دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة.
- العساف، عبد الرحمن بن محمد. (2017). مدخل إلى التربية الإسلامية (ط. 4). الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.
- فياض، إيمان محمد سيد. (2025). مهارات التمكين الوظيفي لذوي الإعاقة من طلبة الجامعة: دراسة ميدانية. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 28(1)، 112-145.
- القيسي، محمد. (2005). فلسفة التربية الإسلامية. دار الفكر، عمان – الأردن.
- اللحاني، أحمد حسين، والقريشي، خالد محمد. (1999). مدخل إلى التربية الخاصة. دار الفكر العربي، القاهرة.
- المجمع الفقهي الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي). (د.ت). قرارات وتوصيات المجمع الفقهي الإسلامي. جدة. (رقم القرار: 87، الدورة التاسعة، ص 125-128).
- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. (د.ت). الجامع الصحيح (صحيح مسلم). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي، بيروت. (رقم الحديث: 2564، ج 4، ص 1989).
- المملكة العربية السعودية. (1441هـ - 2020م). حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. (المرسوم الملكي رقم م/73). الرياض: المركز الوطني للوثائق.
- موقع بيئة الإلكتروني. (2024، 10 يونيو). تعرف على حقوق ذوي الإعاقة في النظام السعودي. تم الاسترجاع من www.binah.sa/rights-disability
- هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة (المملكة العربية السعودية). (د.ت). التقارير السنوية. الرياض. (أعداد متفرقة).
- هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. (2025). الملف التعريفي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية. الرياض: هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. (كتاب إلكتروني/نظام)

References

- Ibn Kathīr, Ismā'īl ibn 'Umar ibn Kathīr al-Qurashī al-Dimashqī. (n.d.). *Tafsīr al-Qur'ān al-'Azīm* (Sāmī ibn Muḥammad Salāmah, Ed.). Dār Ṭaybah lil-Nashr wa-al-Tawzī', al-Riyāḍ, Vol. 4, pp. 120–125.
- Alukah Network for Scholars and Thinkers. (2025). *Ḥuqūq Dhawī al-Iḥtiyājāt al-Khāṣṣah fī al-Tashrī' al-Islāmī* (Collected Articles). Retrieved May 4, 2026, from <https://www.alukah.net>
- Imām, Muṣṭafā. (2005). *Ri'āyat al-Mu'awwāqīn fī al-Fikr al-Tarbawī*. Dār al-Fikr al-Jāmī'ī, al-Iskandariyyah.
- Al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā'īl. (n.d.). *Al-Jāmi' al-Ṣaḥīḥ (Ṣaḥīḥ al-Bukhārī)* (Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir, Ed.). Dār Ṭawq al-Najāh, Bayrūt.
- Al-Bayyūmī, Riyāḍ Muḥammad. (2021). Taṣawwur Muqtaraḥ li-Tamkīn Dhawī al-Iḥtiyājāt al-Khāṣṣah fī al-Mujtama' al-Miṣrī fī Ḍaw' Khibrāt Ba'ḍ al-Duwal. *Majallat Kulliyat al-Tarbiyah, Jāmi'at Ṭanṭā*, 77(3), 456–489.
- Umm al-Qurā Newspaper. (2024, March 15). *Al-Lā'ihah al-Tanfīdhīyah li-Nizām Ḥuqūq al-Ashkhāṣ Dhawī al-I'āqah*. Issue 5023, pp. 4–9.
- Al-Ḥadīdī, Munā. (1998). *Ḥuqūq al-Mu'āqīn fī al-Tashrī'āt al-'Arabīyah wa-al-Duwalīyah*. Dār al-Nahḍah al-'Arabīyah, al-Qāhirah.
- Al-Ḥumūdī, Nūrah Nāṣir, al-Khalīdī, Rawān Aḥmad, & al-Ghāmīdī, Marwān Ṣālīḥ. (2023). *Al-Mushkilāt al-Ijtima'īyah wa-al-Iqtisādīyah allatī Tuwājih al-Ṭullāb Dhawī al-I'āqah al-Baṣariyyah wa-Usarihim: Dirāsah Maydāniyyah fī*

- Madāris al-Ta'lim al-Āmm bi-Muḥāfazat Jiddah. *Al-Majallah al-Akādīmiyyah lil-Abḥāth wa-al-Nashr al-Ilmī*, 55(2), 1–28.
- Rustum, Ḥilmī. (1998). *Ri'āyat al-Mu'awwaqīn fī al-Fikr al-Islāmī*. Ālam al-Kutub, al-Qāhirah.
- Al-Zuhayrī, Aḥmad. (1998). *Damj Dhawī al-Iḥtiyājāt al-Khāṣṣah fī al-Madāris al-Ādiyyah*. Maktabat al-Anjlū al-Miṣriyyah, al-Qāhirah.
- Al-Zayyāt, Aḥmad. (2010). *Ḥuqūq al-Ashkhāṣ Dhawī al-Iḥtiyājāt al-Khāṣṣah*. Dār al-Fikr al-'Arabī, al-Qāhirah.
- Al-Sa'īd, Riḍā. (2006). *Dhawū al-Iḥtiyājāt al-Khāṣṣah: Ru'yah Tarbawīyyah Mutakāmīlah*. Dār al-Fikr al-'Arabī, al-Qāhirah.
- Salim, 'Ādil. (2006). *Mushkilāt Dhawī al-Iḥtiyājāt al-Khāṣṣah*. Dār al-Ma'rīfah al-Jāmi'īyyah, al-Iskandariyyah.
- Al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsā al-Lakhmī al-Gharnāṭī. (n.d.). *Al-Muwāfaqāt fī Uṣūl al-Sharī'ah* (Abd Allāh Darrāz, Ed.). Dār al-Kutub al-Ilmiyyah, Bayrūt, Vol. 2, pp. 89–92.
- Al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsā. (n.d.). *Al-Muwāfaqāt fī Uṣūl al-Sharī'ah*.
- Shaḥādah, Ḥazim Muḥammad. (2021). *Istrāṭījīyyāt Taṭwīr al-Khidmāt al-Muqaddamah li-Dhawī al-I'āqah al-Baṣariyyah fī Mu'assasāt Ri'āyat al-Makfūfīn fī Qiṭā' Ghazzah* (Unpublished master's thesis). Jāmi'at al-Azhar, Ghazzah, Filasṭīn.
- Al-Shawki, Aḥmad Muḥammad. (2025). Tamkīn Dhawī al-I'āqah min al-Mushārah al-Mujtama'iyyah fī Ḍaw' al-Dirāsāt al-Ḥadīthah: Ru'yah Taḥlīliyyah. *Majallat al-'Ulūm al-Tarbawīyyah wa-al-Ijtīmā'iyyah, Jāmi'at Suhāj*, 12(2), 234–267.
- Ṣayd al-Fawā'id. (n.d.). *Kayfa Ta'amala al-Islām ma'a al-Mu'āqīn* (Articles). Retrieved as cited from <https://www.saad.net>
- 'Abd al-Qawī, Nadyah. (2004). *Dhawū al-Iḥtiyājāt al-Khāṣṣah*. Dār Qiba' lil-Tibā'ah wa-al-Nashr, al-Qāhirah.
- Al-'Assāf, 'Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad. (2017). *Madkhal ilā al-Tarbiyah al-Islāmiyyah* (4th ed.). Dār al-Zahrā' lil-Nashr wa-al-Tawzī', al-Riyāḍ.
- Fayyād, Īmān Muḥammad Sayyid. (2025). Mahārāt al-Tamkīn al-Wazīfī li-Dhawī al-I'āqah min Ṭalabat al-Jāmi'ah: Dirāsah Maydāniyyah. *Majallat Kullīyyat al-Khidmah al-Ijtīmā'iyyah, Jāmi'at Ḥulwān*, 28(1), 112–145.
- Al-Qubaysī, Muḥammad. (2005). *Falsafat al-Tarbiyah al-Islāmiyyah*. Dār al-Fikr, 'Ammān, al-Urdun.
- Al-Laqqānī, Aḥmad Ḥusayn, & al-Qurashī, Khālid Muḥammad. (1999). *Madkhal ilā al-Tarbiyah al-Khāṣṣah*. Dār al-Fikr al-'Arabī, al-Qāhirah.
- Islamic Fiqh Academy (Organisation of Islamic Cooperation). (n.d.). *Qarārāt wa-Tawṣiyāt al-Majma' al-Fiqhī al-Islāmī*. Jeddah, Decision No. 87, Ninth Session, pp. 125–128.
- Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Qushayrī al-Naysābūrī. (n.d.). *Al-Jāmi' al-Ṣaḥīḥ (Ṣaḥīḥ Muslim)* (Muḥammad Fu'ād 'Abd al-Bāqī, Ed.). Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, Bayrūt, Ḥadīth No. 2564, Vol. 4, p. 1989.
- Kingdom of Saudi Arabia. (2020). *Ḥuqūq al-Ashkhāṣ Dhawī al-I'āqah* (Royal Decree No. M/73, 1441H). Al-Markaz al-Waṭanī lil-Wathā'iq, al-Riyāḍ.
- Binah Website. (2024, June 10). *Ta'arraf 'alā Ḥuqūq Dhawī al-I'āqah fī al-Niẓām al-Sa'ūdī*. Retrieved from www.binah.sa/rights-disability
- Authority for the Care of Persons with Disabilities. (n.d.). *Annual Reports*. Riyadh.

Authority for the Care of Persons with Disabilities. (2025). **Profile of the Rights of Persons with Disabilities in the Kingdom of Saudi Arabia**. Riyadh: Authority for the Care of Persons with Disabilities. (E-book).

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- Alghurabi, G. (2024). Educational experiences of students with visual impairments in higher education: A case study of a private university (Master's thesis, American University in Cairo). AUC Knowledge Fountain.
- ElKhereiji, K. (2019). Self-efficacy of vision-impaired students: Impacts of technology-enhanced language learning (Doctoral dissertation, University of Southampton). EKB Journals.
- Hall, E., & Midgley, J. (2004). Social policy for development. London: SAGE Publications.
- Hernández Sánchez, B., Coronado-Morán, M., González-Cedeño, G., & Pascucci, T. (2025). Physical education: Equity of learning and social inclusion for blind students. *Advances in Environmental and Engineering Research*, 6(1), 1–15.
- Hewett, R. G. (2020). The experiences of young people with vision impairment making the transition into higher education (Doctoral dissertation, University of Birmingham). University of Birmingham eTheses Repository.
- Iqbal, K., Maqsood, M., & Fatima, G. (2023). Promoting the social adjustment of visually impaired students: A perception of teachers in inclusive set-up. *Global Social Sciences Review (GSSR)*, 8(1), 501–512.
- Modisi, R. (2019). The implementation of inclusive education by teachers of learners with visual impairment (Master's thesis, University of Pretoria). University of Pretoria Repository.
- Morris, C. (2014). Seeing sense: The effectiveness of inclusive education for visually impaired students in further education (Doctoral dissertation, Cardiff University). Cardiff University Research Portal.
- Muthukumar, A. (2023). Experiences of middle school students with visual impairments accessing technologies in inclusive classrooms (Doctoral dissertation, University of Northern Colorado). Scholarship & Creative Works @ Digital UNC.
- Parvin, S. (2015). Social inclusion of visually impaired students studying in a comprehensive secondary mainstream school in the south of England. *International Journal of Scientific and Research Publications*, 5(2), 1–6.
- World Health Organization. (2019). World report on vision. Geneva: WHO.
- Zimmerman, M. A. (2000). Empowerment theory: Psychological, organizational and community levels of analysis. In J. Rappaport & E. Seidman (Eds.), *Handbook of community psychology* (pp. 43–63). Boston, MA: Springer.

